الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية ـ قسنطينة ـ
رقم التسجيل:.....
الرقم التسلسلي:.....

كلية أصول الدّين
قسم العقيدة و مقارنة الأديان
شعبة العقيدة

نظام الخلافة عند الشـّاه ولـي الله الدّهلوي
(1114 هـ – 1176 هـ / 1703 م – 1763 م)
دراســـــة تحليليّة.

ـ مذكرة مقدَّمة لنيل شهادة الماجستير في العقيدة و الفكر الإسلامي المعاصر ـ

إعداد الطالب:
شايب خليل

إشراف الدكتور:
عبد الوهّاب فرحات

لجنة المناقشـــــة

الاسم واللقب	الصّفة	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية
عبد القادر جدي	رئـيسًا	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر
عبد الوهّاب فرحات	مشرفًا ومقرّرًا	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر
موسى معيرش	عـضوًا	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة
احسن برامة	عضوًا	أستاذ محاضر-أ-	جامعة الأمير عبد القادر

السنة الجامعيـة: 1434هـ ـ 1435هـ/ 2013م ـ 2014 م.

ملخّـص البحث :

لقد كان عنوان هذه الدّراسة : نظام الخلافة عند الشّاه ولي الله الدّهلوي (1114هـ - 1176هـ / 1703 م – 1763 م) دراسة تحليليّة .

و قد تمحور موضوع البحث حول موضوع قديم متجدّد شغل حيّزا مهمّا و بارزا من قضايا الفكر الإسلامي .

و قد قسّمت هذه الرّسالة إلى ثلاثة فصول إلى جانب مقدّمة و خاتمة :

– كان الفصل الأوّل لإبراز التّطوّر السّياسي الذي شهده نظام الخلافة منذ بزوغ فجر الإسلام إلى عهد الإمام الدّهلوي ، ثمّ إبراز تصوّره العام للموضوع مع إعطاء ترجمة لشخصه .

– أمّا الثّاني فكان موجّها للبحث عن العلاقة بين الحاكم و المحكومين من حيث تحديد الحقوق و الواجبات و تبيان أسباب الاختلال و ذلك بهدف الحفاظ على استمراريّة العقد و دوامه .

– أمّا الثالث فتناولنا فيه بعض القضايا المتعلّقة بالعقد و التي كانت في مجملها قديمة في ثوب جديد ، كالتّرشّح للرّئاسة و التّعدّدية السّياسيّة و المعارضة ، و هذه القضايا كانت مفروضة إمّا لحاجتنا إليها أو بتأثير من الوافد الأجنبي .

و قد ختمنا هذا البحث بمجموعة من النّتائج المتوصّل إليها من خلال ما ورد في هذه الرسالة ، من أهمّها :

– ضرورة تطوير مباحث الفكر السياسي الإسلامي أكثر كي يتواءم مع روح العصر و يرقي ليزاحم بل و يفرض نفسه كبديل لما عند الآخر .

– التحرّر من قيود الماضي أصبح اليوم من أوجب الواجبات خاصّة مع تطوّر الحياة ، إلى جانب مشكلة العولمة التّي تسعى لفرض نمط واحد و اعتباره المطلق و ما عداه هو الزيف و الباطل و هذا ما دفع بقطاعات كبيرة من الأمّة للكفر بكل ما هو إسلامي أو ما كان من مصدر غيبي .

– يجب مراجعة إقصاء المرأة من الساحة السياسية و تغييبها عن الفعل السياسي من انتخاب أو مشاركة في المجالس و الجمعيات بل و حتّى التّرشح لرئاسة الدّولة ما دام ذلك لا يتنافى مع ما جاء به الشرع الحنيف .

– دور الأمّة الحقيقي لا يقتصر على بيعة الطّاعة التي هي مجرّد تحصيل حاصل ، بل إنّ مصدر السلطة في التّصور الإسلامي قائم على دعامتين : سيادة الشرع و سلطان الأمّة .

و من هنا كان لزاما على فقهاء السياسة الشرعية العمل أكثر لإرجاع الأمور إلى نصابها و تحويل مركز العمل السياسي من الخليفة إلى الأمّة .

– ضرورة الاستفادة ممّا عند الآخر في هذا المجال ما دام لا يتنافى مع الشريعة الإسلامية سواء وجد له دليل أو مقابل أم لا إذا كان ذلك يعود بالنّفع على عموم الأمة .